لن تتوقف عند حدود الخط الاخضر مثل انفلونزا الطيور

اسرائيل وأمريكا لا تدركان ان الكارثة الانسانية في المناطق وخاصة بغزة لا تصب في مصلحة السلام

■ على المستوى الوظيفي في وزارتي الدفاع والخارجية يعرفون ان الذئب قد اصبح هنا على أبواب غزة. منذ فك الارتباط عن غزة ومنظمات الاغاثة الدولية تحذر من كارثة انسانية محدقة والعالم بما فيه اسرائيل يتجاهل ذلك وكأن شيئا لا يحدث.

ديفيد شيرر مدير عام مكتب التنسيق الانساني في الامم المتحدة في المناطق قال قبل عدة أيام للموظفين في وزارة الخارجية ان فهم ما يحدث يستوجب منهم تذكر صور القطار الجوي لاغاثة كوسوفو. شيرر مثل رفاقه في البنك الدولي وفي وكالة اغاثة وتشغيل اللاجئين (الاونروا) وممثلو الدول المانحة فهموا بأن الموظفين والضباط قد اقتنعوا بأن قادة الدولة يتصرفون مثل طاقم التايتانيك الذي واصل الرقص عبر كل الطريق حتى بر الامان.

في ديوان وزير الدفاع شاؤول موفاز يعرفون ان انفلونزا الطيور لن تنتظر الى ان يتفرغ السياسيون من الفصل الاخير من «احتفال الديمقراطية» ويأخذوا الدفة بايديهم. سكان كيرم شالوم تعلموا على جلود طيورهم بان الفيروسات لا تعترف بفك الارتباط وانها لم تسمع بالانطواء. ورقة العمل التي نشرها معهد الابحاث ستارتفور في الرابع والعشرين من اذار (مارس) تقول ان احدا لا يعرف ما هي الخطوة القادمة للفيروس ولكن ان كانت هناك احتمالية لان يجتاز طفرة تطورية تحوله الى مشكلة للجنس البشري فان ذلك سيحدث في اماكن مثل قطاع غزة.

خطر وصول المال المخصص لتعويض اصحاب الطيور الى ايدي حكومة حماس يخيف الدولة الاعظم في الوقت الحالي اكثر من انتشار الوباء. عندما تعلن حكومة الولايات المتحدة عن مقاطعة السلطة ولا تسارع البنوك الى فتح ابوابها امامهم: هذا ناهيك عن حكومة اسرائيل. صحيح ان البنك الدولي قد وعد بجمع الملوني دولار المطلوبة الا ان المؤسسات الكبيرة تتزحزح رويدا رويدا وبصورة اقل وتيرة من سرعة الامراض العنيفة. وهكذا يبقى في الساحات 85 الف دجاجة وان قلة قليلة منها فقط 5000 قد اخرجت من دائرة الخطر. وبعد ان تباد الطيور في غزة وينفد البيض، من الذي سيحرص على امداد اطفال غزة بالبروتين الناقص. الاب الشرطي الذي لم يحصل على راتبه من السلطة المحاصرة؟ ام المعلمة التي اقيلت بسبب الميزانية.

حسب معطيات البنك الدولي ان لم يحدث تغير دراماتيكي فسيهبط كل ثلاثة من أربعة فلسطينيين خلال عامين الى أسفل خط الفقر (النسبة اليوم تصل الى 56 في المئة مقابل 22 في المئة في 2000)، وثيقة جديدة لمكتب التنسيق الانساني للامم المتحدة تتوقع ان تؤدي المقاطعة المفروضة على حماس واستمرار اغلاق المعابر امام البضائع الفلسطينية فسيهبط المنتوج القومي الخام الى اقل من الربع. هذا حجم مشابه للهبوط الذي حدث في عام 2000 مع اندلاع الانتفاضة.

السلطة هي المشغل الاكبر في المناطق. 942 الف نسمة يعتمدون في معيشتهم على طاولة 152 الف موظف فيها. الامم المتحدة تقدر ان 37 في المئة من الموظفين في غزة الذين يبلغون اكثر من 73 في المئة نسمة يعيشون من السلطة واغلبية المدارس والمستشفيات تعتمد هي الاخرى على الميزانيات الاتية من السلطة وقلة منها على وكالة الغوث والمنظمات الدولية. مديرة الاونروا كارين ابو زيد قالت لـ «هآرتس» ان الميزانيات المخصصة للاجئين لن تكون المنقذ للموقف حيث ان الوكالة تحتاج الى 150 مليون دولار لاستكمال المشاريع المختلفة بينما لم يصلها حتى الان الا 14,3 مليون.

ابو زيد تقول ان كل ذلك لا يشمل بالحسبان الازمة المتوقعة في المناطق بعد ايقاف الدعم وان الوكالة ستجد صعوبة في تلبية الاحتياجات الاساسية للاجئين. الازمة الخانقة الناجمة عن ذلك سترسل الاولاد للشوارع على طريق انتفاضة الحجارة القادمة.

أحد كبار المسؤولين في البنك الدولي ذكّر الاسرائيليين الذين يفترضون ان الفلسطيني الجائع لن يصوت لحماس بان التجربة قد برهنت على عكس ذلك. تماما مثلما يؤدي استخدام الارهاب ضد المدنيين في اطار مكافحة الاحتلال الى تعزيز قوة اليمين في اسرائيل. العقوبات الجماعية في المناطق تؤدي كما هو معروف الى تعزيز قوة المتعصبين. هذا المسؤول يقول ان محاولات اقناع واشنطن بأن الكارثة الانسانية لا تخدم السلام والا المصلحة الامريكية والاسرائيلية قد ذهبت هباء. موسم الانتخابات القادم في واشنطن يحول دون التفكير بصورة منطقية في ظل تأثير اللوبي الاسرائيلي.

التجربة تشير الى ان اسرائيل ستتوسل للعون والمساعدة مثلما يحدث في قضية انفلونزا الطيور وتكون حماس آخر من يضحك.

عكيفا الدار
المراسل للشؤون الفلسطينية
(هآرتس) 2006/4/4

الجدار العنصري الذي يمر في مدينة بيت لحم في الضفة الغربية

رؤساء الشاباك وجهاز الأمن يكشفون أن عرفات والفلسطينيين لم يكونوا مسؤولين عن البدء بأحداث 2000 وأنها كانت تلقائية

■ في الأول من آذار (مارس) وزع معهد يافي للابحاث الاستراتيجية جائزة «تشيتشيك» للكتابة الممتازة في المجال الأمني. مكّن الحدث في جامعة تل ابيب الحاضرين من سماع تصور آفي ديختر والجنرالين السابقين عامي ايلون ويعقوب عميدرور. كانت نظرية الثلاثة تستحق عرضا موسعا، لكننا سنأتي هنا بنظرتين فقط «تاريخيتين» للمتحدثين في حلقة البحث، لكنهما تتواصلان بهذه الايام جدا.

فاجأ ديختر، رئيس «الشاباك» في السنوات الخمس للانتفاضة الثانية، عندما تحدث بأن التحقيق مع الفلسطينيين الكثيرين الذين اعتقلوا بعد نشوب الأحداث في ايلول (سبتمبر) 2000 أوضح نهائيا أن ياسر عرفات لم يقف من وراء الأحداث التي نشبت نشوبا تلقائيا في الساحة.

تذكرت مقالة عكيفا الدار («هآرتس»، 13 شباط/فبراير 2006)، عندما اقتبس من اقوال المسؤولين الكبار في الأمن الذين اعتقدوا أن «أحداث الشغب في المناطق لم تكن مخططا لها وأن ليست خطة مخبوءة لعرفات هي التي أعملتها». وهذا رأي يوفال ديسكن، نائب رئيس «الشاباك» آنذاك ورئيسه اليوم، والدكتور ماتي شتاينبرغ، المستشار الخاص لرئيس «الشباك« آنذاك؛ ورئيس «أمان» في تلك الايام، اللواء (احتياط) عاموس ملكا، والعقيد (احتياط) افرايم لافي، رئيس الساحة الفلسطينية في «أمان» بحث.

ذكر الدار آنذاك ايضا كاتب هذه السطور وكان على حق: الفحص الذي أجريته بطلب من احدى الخدمات الاستخبارية في تشرين الثاني (نوفمبر) 2000، أظهرني على أن المعلومات التي اجتمعت عند الجماعة في اسرائيل في الشهر الذي سبق الأحداث، لم تُبين أي علامات وتخطيط سابق للعنف على يدي عرفات (الذي فوجئ بها)، أو عند آخرين في المعسكر الفلسطيني. بل العكس، في اثناء اليومين اللذين تليا نشوب الأحداث، حاول عرفات إقرار الهدوء تخوفا من فقدان السيطرة. وعندما أدرك فقط أن فرض الهدوء قد يصير الى حرب أهلية، والى انهيار مؤسسات السلطة، والى هدم قوات الأمن وخسارته الشخصية، اختار «الركوب على ظهر النمر».

برغم أهمية هذه المعطيات فقد نُشرت كما يبدو داخل الجماعة الاستخبارية فقط، ولم يؤتَ بها الى صاغة السياسة. إن انضمام ديختر الى الجماعة التي اعتقدت هذا الاعتقاد يثير الدهشة: اذا كانت الشخصيات الرئيسة جدا التي عملت في الجماعة الاستخبارية آنذاك (رؤساء «أمان» و«الشاك») قد اعتقدوا هذا الاعتقاد، فكيف صيغ التصور الاستخباري العام والفهم الاستراتيجي باتجاه مخالف تماما؟ كيف اعتقد موجهو الاستخبارات شيئا، وضغطوا للحصول على شيء آخر وللعمل على نحو مخالف؟ هل كان هنا تصور سابق انتظر فقط فرصة التحقق؟

وفيما يتعلق بالنظرة الثانية: رد رئيس «شاباك» آخر فيما مضى، وهو عامي أيلون، باهتياج على ما رآه محاولة من اللواء (احتياط) عميدرور لـ «تخويف الجمهور». تحدث أيلون بصراحة مدهشة كيف في غضون سني خدمته الـ38، مثّل نظرائه «اختص» بهذا العمل، أي كيف يُعظم تصورات التخويف من اجل الحصول على نفقة أعلى. هذا الفهم موجود حقا في خلفية الخطاب الأمني في اسرائيل، لكن كان من المدهش جدا أن نسمع أقوالا صريحة الى هذا الحد ممن كان قائد ذراع، وعضوا رفيعا في هيئة القيادة العامة، ورئيسا «للشاباك»، وبخاصة لأنها أثارت تفكيرا مشوها لا يخالفه ما يدور اليوم في هذه الاجهزة.

كيف يتصل كل ذلك بأيامنا؟ سار الجهاز الأمني في اسرائيل في الاسابيع الأخيرة سيرا مضبوطا نسبيا. لكن التوتر الداخلي في الساحة الفلسطينية التي لم تُصغ بعد، والفرق العميق بين مواقف قيادة حماس ومواقف حكومة اسرائيل، قد تسيء الوضع بسرعة ليبلغ الى توتر جديد. وكما هي العادة عندنا، ينشئ التوتر وعدم الوضوح مدخلا لتأثير زائد لقوات الأمن.

يجب أن نأمل لذلك أن لا يُستعمل تطور كهذا لتعزيز مبالغ فيه لصورة التهديد الذي يجثم عند مداخلنا، مع اجازة ميزانية 2006، ومن اجل توسيع آخر ايضا لتأثير جهاز الأمن في صوغ السياسة الاسرائيلية في الساحة الفلسطينية. إن الصياغة ودفع التصور السابق المخطوء في واقع رؤية محدودة ممكن يقينا. من اجل مضاءلة الخطر يُحتاج الى الآن الى أعصاب قوية، والى صبر، والى حكمة ومسؤولية كبيرة من قبل جميع المشاركين، فانه ما يزال من الواجب الوطني علينا أن نفهم أحداث 2000 قبل أن نضطر لا قدر الله الى البدء بحساب جديد.

العميد (احتياط) يوسي بن آري
مسؤول كبير سابق في الجماعة الاستخبارية
(هآرتس) 2006/4/4

الرئيس عرفات

على عكس غسل الدماغ السائد في الخطاب العام

الفقر وعدم المساواة في اسرائيل اسوأ من الولايات المتحدة

■مقاييس عدم المساواة والفقر في اسرائيل اسوأ من تلك التي في الولايات المتحدة. يضاف الى ذلك أن خبراء الاقتصاد في بنك اسرائيل يُبلغون عن أنه قد ازداد مقدار الفقر في السنين الخمس الأخيرة في اسرائيل بنسبة 50 في المئة.

يظهر من تقرير بنك اسرائيل عن سنة 2005 الذي نشر في يوم الاحد أن جهد حكومات اليمين الكبير الاقتصادي في اسرائيل لجعل اسرائيل تخطو قُدما لم يكن باطلا. في جميع مقاييس الفقر وعدم المساواة الموجودة، تجاوز الاقتصاد الاسرائيلي الولايات المتحدة. بعد سنين كثيرة كنا ما نزال نستطيع فيها أن نُعزي أنفسنا بأن اسرائيل تحتل المكان الثاني في عدم المساواة والفقر، بعد الولايات المتحدة مباشرة، حظينا، لاول مرة في سنة 2005، بالمكان الاول في العالم الغربي.

وعلى رغم ذلك، ربما لا يكون الموجهون العُمي الذين قادوا الاقتصاد الاسرائيلي في السنين الأخيرة قد أنهوا عملهم بعد لأنه كما هو متوقع من مؤمنين مخلصين بالديانة الاقتصادية الجديدة، يرفضون دراسة نتائج الانتخابات. ولما كانت المكسيك وروسيا، مثلا، ما تزالان تلحقان بنا في مقاييس عدم المساواة والفقر، فاننا سنستطيع دائما ألا نكف عن الخطو خطوة اخرى الى الأمام فوق شفا الهاوية الاجتماعية.

ان العجز الموجه لحكومات اسرائيل عن الدفاع عن مواطني اسرائيل بازاء ضغوط الاقتصاد العولمي يسبب ارتفاعا متواصلا لمقاييس الفقر. يذكر تقرير بنك اسرائيل أن مقياس الفقر يرتفع على الدوام منذ 1997، لكن سني الاقتصاد المتبلد الاحساس الخمس لاريل شارون، بالاشراف المتبدل لسلفان شالوم، بنيامين نتنياهو وايهود اولمرت، أوصلت مقدار الفقر الى قمم جديدة. يُبلغ خبراء الاقتصاد في البنك عن أنه بالاضافة الى زيادة مقادير الفقر وعدم المساواة الاقتصادي، فانه على حسب مقياس «سين» لعظم الفقر، الذي طوره الفائز بجائزة نوبل أمارتيا سين، ازداد مقدار الفقر في السنين الخمس الأخيرة بنحو 50 في المئة. نفذت حكومات اسرائيل الأخيرة طائفة من الأجراءات الاقتصادية الموجهة، التي أفضت بالمجتمع الى انهيار جماعي. فباسم الايديولوجية السائدة، أصبحت اسرائيل جنة لذوي الثروة، وجهنم للعمال والفقراء. لم يعد العمل درعا في وجه الفقر، لأن سوق العمل الاسرائيلية تنحل بسبب ضغوط البطالة، وعدم تطبيق قوانين العمل، وكثرة عمال المقاولين على اختلاف أنواعهم وانعدام نظام تقاعد شامل.

تحتاج اسرائيل الى سياسة اقتصادية فعالة، تُبقي اسرائيل متصلة بالعالم الخارجي، وفي نفس الوقت تحمي المجتمع الاسرائيلي من الأخطار التي تكمن في العولمة. من الواجب على الحكومة أن تطبق قوانين العمل بحزم. ستتسبب فقط سياسة واسعة من الغرامات الادارية، والاعلام، وجهاز تطبيق قانون خاص بأن يصير دفع الأجور بحسب القانون وفي الموعد هو العيار السائد في اسرائيل. وكذلك من الواجب رفع الحد الأدنى للأجور الذي سيُمكّن كل عامل من العيش بكرامة. ويُحتاج بالاضافة الى ذلك الى الغاء مكانة عمال المقاولين على اختلافهم الغاء فعليا، وهو الغاء سيعيد الى حياتنا العلاقات الطبيعية بين أرباب العمل والعمال.

زيادة الفقر في اسرائيل ليست قضاء وقدرا. لو كانت الحكومات في اسرائيل تُطبق سياسة فعالة لعلاج الفقر، لكان تقرير بنك اسرائيل قد كُتب على نحو مخالف. لحسن حظنا، لأن مواطني اسرائيل يُعطون كل بضع سنين حق الانتخاب من جديد، فان الحكومة الجديدة التي ستنشأ اذا فشلت في مهمة اعادة الكرامة الضائعة الى حياتنا فان زمنها السياسي سيكون محدودا.

عوفر كورنفيلد
من رجال الهاي تيك وأنصار حزب العمل
(معاريف) 2006/4/4

يجب وضع نهاية للعبة الاولاد بين اولمرت وبيرتس

لا نهاية ولا حد لاطلاق صواريخ القسام الى أن يتم ايجاد تسوية سياسية

■ ألا يوجد في اسرائيل، قائد، انسان من الشارع، يستطيع أن يمسك بغرة شعر رأس اولمرت وعمير بيرتس، ويضرب رأس أحدهما بالآخر ويصرخ: ما هي نهاية لعبة الاولاد هذه في مصير هذا الشعب. يكفي!

لقد انجرفت السياسة الاسرائيلية في السنوات الأخيرة الى أدنى مستوياتها، وذلك لاسباب لا ضرورة لذكرها الآن، ولا سيما لأن كل ولد في اسرائيل بات يعرف عن ماذا نتحدث. ففي أوج الانهيارات، جرت انتخابات، وكانت نتائجها أصعب بكثير على الاحزاب الاسرائيلية وعلى السياسيين. وعلى ما يبدو، لم يخرج أحد من الانتخابات الأخيرة وشهادته وألقابه معه. وهذا الوضع المعقد والشائك قد ولّد معه «دفعة من المستشارين» الاولاد الذين يتوقون الى اللعب مع الصحافيين، ويغمزون ويلمزون لهم من وراء ظهورهم ويتفاخرون فيما بعد بالعناوين التي يُسربونها بأنفسهم. وبالتالي، فقد تولدت عن ذلك حالة تصبح فيها هذه العناوين بحاجة الى الرد الاعلامي، والقادة يغلون من الغضب والاولاد يواصلون اللعب أمامنا.

لن يقوم أي ائتلاف بديل في هذه الفترة، وكل من يساعد هذه الظاهرة الغريبة، سيكون هو من سيُخرب في الانتخابات القادمة. فليتفضل ويتنازل السادة اولمرت وبيرتس ويتوقفا عن لعبة الاولاد هذه التي تضر بنا وباحترامهم، ليتوقفا عن الاشتراك في لعب الاولاد، وليتقابلا، لطفا، بسرعة ويشكلا حكومة ويبدأ في حكم البلاد!!

نصيحة اولى

نصيحة ننصح بها رئيس الوزراء القادم، ايهود اولمرت: في الجلسة الاولى للحكومة القادمة برئاستك، وفي البند الاول على جدول الاعمال (طبعا بعد التهاني وشرب الأنخاب)، يجب أن تطلب تقارير عن وضع الذين قامت الحكومة باخلائهم من غوش قطيف، لتُطرح أمامك وأمام الوزراء: أين توجد كل عائلة، متى ترتاح ومتى تسكن، كم تلقت من الأموال، وكم ستأخذ، والى متى سيتنقل هؤلاء بين الكرفانات؟

رئيس الوزراء الذي أعلن بصوت عال، قبل اجراء الانتخابات، عن نواياه في مجال الاخلاء، مُلزم بأن يظهر ويثبت للجميع أن موضوع الاخلاء والعناية بمن ستخليهم الحكومة، يحتل مكان الصدارة في جدول أعماله، وعليه أن يأخذ حلقات ادارة هذه العملية الى مكتبه، ولكي ينهض كل صباح، وعندما يدخل الى مكتبه يسأل: يونتان، ماذا فعلنا اليوم لصالح هؤلاء الناس؟

الاموال ليست هي التي تنقص من اجل هؤلاء، وبالطبع ليست الملابس ولا الأثاث وبقية لوازم البيوت التي لا زالت مُخزنة في الصناديق الكبيرة. الذي ينقص لهؤلاء الذين تعرضوا لازمة وضائقة، هو الشعور بالأمن والاستقرار، الرفق بهم، الشعور بدفء عواطف الجمهور معهم، ولا سيما اولئك الذين غيروا مسار حياتهم بحركة واحدة من اصبعهم. فطريقة التعامل مع هؤلاء الذين تعرضوا للاخلاء ستكون علامة مميزة لتصرف الحكومة في المستقبل القادم.

مجال الاطلاق

«مصبغة الكلمات» الاسرائيلية تعمل ساعات اضافية هذه الايام. لدينا الآن اختراع جديد: «مجالات الاطلاق»، طائرات سلاح الجو، مدافع الجيش الاسرائيلي تطلق النار باتجاه «مجالات الاطلاق» في قطاع غزة.

حتى الآن، لم تؤثر الضربات الاسرائيلية على «مجالات الاطلاق» (للصواريخ). وللحقيقة: ان اطلاق صواريخ القسام مستمر ويواصل ايقاعاته فوق رؤوس المستوطنين في الجنوب. ففي كل يوم وليلة توجد «مجالات للاطلاق» الخاصة بها، وبانتظار الاطلاق التالي. فمن مثلنا، عندما كنا في قطاع غزة على مدى أجيال (منذ عام 1967)، يعرف أنه لا توجد نهاية لـ «مجال الاطلاق»، ويبدو أنه لا توجد نهاية ولا حد لاطلاق صواريخ القسام الى أن يتم ايجاد تسوية سياسية.

ايتان هابر
رئيس ديوان رابين سابقا
(يديعوت احرونوت) 2006/4/4

على اولمرت التحالف مع ليبرمان رغم عنصريته لا مع شاس التي ستبتزه اقتصاديا وتخونه سياسيا في اللحظة الحاسمة

■ الآلهة أصابت عمير بيرتس بلعنتها. هو على قناعة أنه المنتصر في الانتخابات. رغم الـ19 مقعدا التي حصل عليها، إلا أنه هو الذي يستحق تشكيل الحكومة وليس اولمرت الذي لم يحصل إلا على 29 مقعدا فقط.

عشية الانتخابات تحدث عن الفجوة الشاسعة بينه وبين اليمين والليكود، وعن أنه لا توجد أية احتمالية لسيره معهم لأن ذلك سيكون خطوة سخيفة تستخف بارادة الناخبين وتمس بالأمر المركزي الذي جلبه للسياسة: «المصداقية والايديولوجيا». الآن، بعد أن وصلت رائحة السلطان الى أنفه، لم تعد المصداقية والايديولوجيا ذات أهمية، كذلك الأمر بالنسبة للانسحاب من المناطق؟ الكراسي هي المهمة هنا. وما السيئ في نتنياهو وبني ألون وزبولون اورليف؟ هم سيحصلون على جمود سياسي، وهو سيسرق الحكم معهم بصورة مخالفة تماما لارادة الشعب.

خدعة بيرتس النتنة ومحاولته اليائسة لعقد تحالف مع شاس التي سترفع السعر الباهظ (أصلا) الذي يطلبه ايلي يشاي، ما هي إلا نموذج واحد من المصاعب التي ستواجه اولمرت اذا شكل حكومة مع العمل وميرتس والمتقاعدين وشاس ويهدوت هتوراة. مثل هذه الحكومة ستوفر له الاغلبية السياسية المطلوبة للانسحاب، إلا أنها لن توفر له اغلبية اقتصادية اجتماعية تلائم تطلعاته.

من الصحيح القول أن اولمرت ليس نتنياهو. ليس لديه نفس الحماسة بصدد تقليص قسط الحكومة في الاقتصاد والمنافسة والخصخصة والاصلاحات. ولكن اولمرت ايضا من أنصار اقتصاد السوق والميزانية المنضبطة والمنافسة والخصخصة. ايديولوجيته مختلفة من حيث المضمون عن ايديولوجية بيرتس وايلي يشاي وأنصار حركة ميرتس. حكومة مشغولة كل الوقت بالقضايا الاقتصادية ـ الاجتماعية. هذه الحكومة لن تستطيع البقاء اذا لم تكن لدى رئيسها اغلبية تؤيد مواقفه الاقتصادية ـ الاجتماعية، هو لا يستطيع أن يُمرر الميزانية وفق ارادته ولا تنفيذ الاصلاحات كما يحلو له. النتيجة ستكون نكوصا اقتصاديا وانفراط عقد الحكومة.

لذلك، يتوجب على اولمرت أن يشكل حكومة ذات اغلبية ليس من الناحية السياسية، بل من الناحية الاقتصادية والاجتماعية ايضا.

هناك مشكلة اخرى أمام اولمرت وهي حركة شاس. منذ أن خرج آريه درعي من هذه الحركة تحولت الى حزب يميني متطرف. هي تعارض الانسحاب من غزة وتعارض الانطواء في الضفة، كما تخلت عن تسامحها الديني المعروف من اليهودية الشرقية وتبنت التطرف الديني الذي تتصف به التيارات الاشكنازية. أما من الناحية الاقتصادية ـ الاجتماعية فشاس هي حزب ينادي بأيديولوجية العيش من دون عمل. قادة الحركة صرحوا بأنهم سيسعون الى اعادة المخصصات والإعانات الحكومية المختلفة بما فيها لطلاب التوراة.

اولمرت يعرف أن ذلك يعني النكوص الى الوراء حيث ساد وضع لم يكن من المجدي في ظله الخروج الى العمل إذ كانت المخصصات أعلى من الأجور. اعادة مخصصات الاولاد تعني العودة الى تشجيع العائلات الفقيرة على الانجاب حتى يستفحل الفقر والبطالة ويزداد العجز والتضخم.

شاس هي ايضا المنافس الأكبر لكديما على اصوات الناخبين، اذا عادت وحصلت على ميزانيات ضخمة فستتمكن من زيادة التأييد لها على حساب الحزب الحاكم الذي سيمدها بالمال المطلوب.

حل هذه المعضلة غير بسيط إلا أنه ممكن التطبيق. عدم ادخال شاس واستبدالها باسرائيل بيتنا.

اولمرت سيكسب بذلك مرتين: سيوفر على نفسه مطالب شاس غير المنطقية ويتجنب خيانتها له عندما يحين موعد الانسحاب من المناطق كما فعلت مع رابين إبان اوسلو، ومع باراك في كامب ديفيد.

ومن الناحية الاخرى سيدخل حزب يفكر رئيسه بنفس الطريقة التي يفكر فيها من الناحية الاقتصادية.

ليبرمان من أنصار اقتصاد السوق، وعليه، سيوفر لاولمرت الأكثرية المطلوبة لسياسته من اجل مكافحة الفقر وتشجيع الخروج الى العمل.

المشكلة هي أن اسرائيل بيتنا حزب ذو ايديولوجيا عنصرية لا يؤمن بأن العرب قد خُلقوا من لحم ودم. خطته لترحيل العرب لن تنفذ أبدا، إلا أنها تزيد من مشاعر النفور والاشمئزاز في اوساط العرب وتشجع الغضب والرغبة في الانتقام من «الدولة اليهودية العنصرية».

أي أن دخول ليبرمان الى الحكومة يستوجب ثمنا باهظا مفترضا، إلا أن التحالف معه في ظل الواقع السياسي الناشئ أفضل من التحالف مع يشاي.

نحميا شترسلر
كاتب في الصحيفة
(هآرتس) 2006/4/4

بيرتس حصل على الاصوات لأن الناخبين اعتقدوا انه سيُغير شيئا

اليسار الاسرائيلي لا يؤيد ائتلافا حكوميا مع كديما

■ ليس واضحا ما الذي يجري على عمير بيرتس بالضبط. فجميعنا نعرف أناسا أخل النصر بعقولهم. ويندر الذين ينجحون في السكُر بعدم النصر.

كان لحزب العمل في هذه الانتخابات انجاز نسبي. اذا كنا نذكر الدركات التي اليها أفضى شمعون بيريس بالحزب الذي أُعطيه، فاننا لا نستخف بـ19 نائبا. صاغ بيرتس منتخبا جيدا، ونافس في الانتخابات منافسة شريفة وشجاعة ونجح في أن يجعل علامة «العمل» ألا يُنظر اليها مرة اخرى كشيء أكل عليه الدهر وشرب. جعل بيرتس العمل وعدا بسياسة اخرى. اذا كان هناك شبان صوتوا للعمل، واذا كانت هناك حماسة ما بين النشطاء، فان هذا بقدر كبير بفضل هذا الوعد وبفضله. ليس هذا قليلا، مع الأخذ في الحسبان الظروف، لكنه بعيد جدا جدا عن النصر. يُعبر النواب الـ19 لحزب العمل عن استعداد حذر جدا عند الناخب الاسرائيلي ليعطي الديناصور الشيخ فرصة اخرى.

على عكس التنبؤات المتفائلة لبيرتس ونظرائه، لم تكن هناك مفاجأة مدوية في الانتخابات. في الحقيقة أن الجمهور عاقب اليمين (والليكود في الأساس)، لكنه لم يكافئ اليسار. ما يزال اليمين الايديولوجي ـ وهو يشتمل على شاس التي ليست هي حزب مركز بل حزبا يمينيا ـ هو الكتلة الكبرى في الكنيست. اذا لم يوجد في السلطة فذلك بفضل كديما لا بفضل العمل. يمكن أن تُوجه مزاعم كثيرة الى كديما. أنا نفسي كنت واحدا من الزاعمين عليه. ولكن لتكن ما شاءت المزاعم في شأن سلوكه وفي شأن سلوك عدد من أفراده في الماضي وفي الحاضر، عرض كديما على الناخب طريقا ما ثالثة، فضلها الناخب على الطريقين الآخرين. فيجب عليه اذا أن يقود الدولة في الولاية القصيرة التي تنتظرنا (لأن هذه الحكومة لن تبلغ منتهى حياتها).

صحيح، لم يحظ كديما ايضا بنصر ساحق. فهو متجاهلا آلة استطلاعات الرأي الحمقاء والضغط الاعلامي المُسير لمصلحته، بادر الناخب الى اعطاء كديما قوة محدودة ليرى ماذا سيفعل بها. في الظروف الموجودة ليس هذا قرارا غير معقول. إن الحزبين موجودان اذا في نوع اختبار ويحسن أن يثبت كلاهما للاختبار. للناخب شكوك كثيرة، لكنه مستعد أن يكون مفاجئا للأحسن. سيفرح للكشف عن أن كديما حزب حقيقي ليس اختراعا لرؤوبين أدلر، وأن اولمرت قادر ايضا على الفعل لا على الحديث فقط. وسيسعد ايضا للكشف عن أن العمل قد تخلص في النهاية من ظل شمعون بيريس الثقيل. وسيسعد في الكشف عن أن أفراد العمل يُثمرون ويعملون عملا صعبا لاقناع مصوتيهم بالفعل وبالقوة أنه كان من المجدي الاستثمار في هذا المشروع، وأنه سيكون من المجدي في المستقبل الاستثمار فيه أكثر. الشيء الأخير الذي سيسعد الناخب الآن هو الألعاب البهلوانية السياسية.

حيلة بيرتس وكابيل الأخيرة هي تهريج من النوع الاسوأ. متى سيفهمون أن الحيل السياسية مخطوءة على نحو ظاهر؟ عندما يكون امكان أن ينجح اسوأ من امكان أن يفشل. محاولة بيرتس صياغة ائتلاف بديل مع اليمين حيلة سياسية اذا نجحت ستُسبب للعمل وللسياسة الاسرائيلية ضررا لا يمكن علاجه. من سيستطيع بعد أن يصدق بيرتس؟ وفضلا على ذلك أيُصدق أحد في الحقيقة أن حكومة العمل، واليمين المتطرف وشاس ستُحدث ثورة اجتماعية؟ لقد رأينا الثورات الاجتماعية التي يستطيع نتنياهو وليبرمان وايلي يشاي إحداثها. فقد استولوا على السلطة زمنا غير قليل. لو أرادوا إحداث الثورات لكانوا أحدثوها.

ليس الحديث اذا عن ثورة اجتماعية، بل الحديث عن لعبة فاسدة. لم يكن ضروريا أن نقيم عمير بيرتس من اجل لعبة فاسدة فقد كان يمكننا الاستمرار مع بيريس.

افيعاد كلاينبرغ
كاتب في الصحيفة
(يديعوت احرونوت) 2006/4/4

لا يجوز لحزب العمل أن يشارك بحكومة مع احزاب اليمين لأنه يمنح الشرعية للذين قادوا اسرائيل الى الفساد الاجتماعي والجمود السياسي

■ تُلقي أحداث الايام الأخيرة بظل عظيم على المعايير السياسية السائدة في دولة اسرائيل. واجه عمير بيرتس وحزب العمل محاولة حزب «كديما»، باشراف الآبق الرئيس، شمعون بيريس، لدق عنقه. فعل حزب العمل ذلك، بجهود كبيرة، وبحملة انتخابية حازمة، وفي الأساس، باسماع حقيقته بصوت واضح. لم يعد سوبرماركت غامضا، مع زعيم خالد، يطلع احيانا ويثير الحماسة احيانا، بل مع قيادة جماعية برئاسة عمير بيرتس وهو قائد ذو منهج.

أحداث الايام الأخيرة تُثقل على جزء كبير من الانجازات التي أُنجزت بجهد وبتصميم.

صحيح، اخطأ اهود اولمرت عندما لم يقل من فوره مع انقضاء المعركة الانتخابية انه يخطط لائتلاف يكون حزب العمل في مركزه، وبدل ذلك حفز آبقي حزب العمل، على تسويد صورة حزبهم السابق، واقامة شروط تسبق ائتلافا ممكنا، والتشكيك بملاءمة بيرتس ليتولى عمل وزير المالية.

لكن رد حزب العمل كان مقلقا، وغير ثقة، وينقصه المنطق السياسي.

لا يوجد امكان لحلف سياسي بينه وبين احزاب اليمين. لا لأن عمير بيرتس قال (أو لم يقل) انه لن يُجالسها، بل لأن حزب العمل رفع رايتين. الراية السياسية والراية الاجتماعية.

احزاب اليمين معنية بعمير بيرتس فقط لانها تتحدث بتفاوض مباشر، وترفض أي نتاج ممكن لتفاوض كهذا. انها تريد كسب الوقت والامتناع عن امكانية اخلاء المستوطنات.

كان حزب العمل سيساعد في الصفقة، التي تعني جمودا سياسيا تاما لقاء انجازات ممكنة في المجال الاجتماعي. وهي انجازات يُشك فيها شكا كبيرا، لأن الحكومة التي تكون بلا أفق سياسي، ستواجهها صعوبات عظيمة في احراز الاستثمارات واستمرار النمو، وهذا يجعل الانجازات الاجتماعية صعبة جدا.

لكن خطيئة الاجراء، ليست في معادلة الانجازات بالمخاطرات، بل في الشرعية التي يمنحها حزب العمل حلفا سياسيا مع اليمين بفضل الاتصالات، واليمين هو الذي أتى بالدولة الى حاويات القمامة، وبالمجتمع في اسرائيل الى الفساد والفقر.

صحيح أنه لم تُجر مفاوضات مباشرة مع احزاب اليمين، ولكن عندما يتحدث الأمين العام للحزب عن حكومة بديلة، فان كل طفل يفهم. لأنه لا يوجد في الأفق حكومة يرأسها حزب العمل بغير تحالف مع احزاب اليمين. «اسرائيل بيتنا»، والليكود والاتحاد الوطني ليست حليفا لحزب العمل. لا الآن ولا في المستقبل.

تلقى اهود اولمرت صولجان الرفعة من الناخب. من الصحيح أنها رفعة ضيقة غير كاسحة لكن «كديما» هو الحزب الكبير، ومن المعقول أن نفترض أن زعيمه سيشكل الحكومة. فاز اولمرت في الانتخابات، لكنه لم يفز باعتماد شخصي مشجع من الناخب الاسرائيلي.

تُطرح عليه المسؤولية العامة العليا عن اقامة حكومة في اسرائيل.

ستقوم حكومته هذه على شراكة في صوغ مضمونها بين «كديما» وحزب العمل. ولن تقوم على إملاءات وعلى رفض شخصي من كل صوب، لكن في الأساس من قبل من يتحمل المسؤولية العامة العليا.

لا تشهد الانتخابات الأخيرة باستقرار سياسي وحكومي، وهي ترتاب في القدرة على الحكم والسيطرة، وبخاصة زمن القرارات السياسية الحاسمة والصعبة. إن الشراكة الحقيقية بين «كديما» والعمل في الطريق الى تأليف حكومة أوسع هي الرد الوحيد على اختلال الثقة العامة بمؤسسات السلطة والحكم.

عوزي برعام
أحد اعضاء حزب العمل
(معاريف) 2006/4/4